المستخلص

عنوان الأطروحة: أحكام الإفلاس والتعاملات القابلة للإلغاء "دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي". حيث تكمن مشكلة الدراسة في أن الموضوع محل البحث من المواضيع المستجدة؛ لتعلقها بنظام الإفلاس الصادر حديثاً، ومن المعلوم أن الساحة العلمية تنقصها البحوث المتعلقة بنظام الإفلاس السعودي الجديد. فكان من المهم بيان أحكام الإفلاس والتعاملات القابلة للإلغاء وفق نظام الإفلاس السعودي مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي، خاصة وأن هناك مصطلحات قانونية لم يعرفها الفقه الإسلامي ولكن الأحكام التي قررها تدل على وجودها فيه، ومنها التسوية الوقائية، إعادة التنظيم المالي، التصفية، التصفية الإدارية والتعاملات القابلة للإلغاء. ولهذا رأى الباحث ضرورة التقريب بين دلالات هذه المصطلحات ما أمكن. وتبعاً لذلك فالسؤال الرئيس الذي ستجيب عنه هذه الدراسة هو: ما هي أحكام الإفلاس والتعاملات القابلة للإلغاء في نظام الإفلاس السعودي مقارناً بالفقه الإسلامي؟

يهدف هذا البحث إلى بيان الشروط الموضوعية والإجرائية لإجراءات الإفلاس: التسوية الوقائية، إعادة التنظيم المالي، التصفية، التصفية الإدارية والتعاملات القابلة للإلغاء وفق نظام الإفلاس السعودي، وبيان التكييف الفقهي لها، وربطها بالتطبيقات القضائية صادرة من دوائر الإفلاس بالمحاكم التجارية بالمملكة العربية السعودية. وتم الاعتماد على دليل كتابة الرسالة العلمية الصادر عن جامعة الملك عبد العزيز بجدة (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م) وذلك: في طريقة عرض البحث، وتنسيق حواشيه ومصادره.

منهج البحث المتبع يتلخص فيما يلي: المنهج التحليلي المقارن، وذلك ببيان إجراءات الإفلاس والتعاملات القابلة للإلغاء في القانون مقارنة بأحكامه في الفقه الإسلامي دون ترجيح. حيث اعتمد الباحث ما قرره بعض فقهاء المذاهب من قواعد فقهية عامة كبرى تنطبق على

أغلب أبواب الفقه، أو قواعد فقهية خاصة استقر عليها الفقه الإسلامي في باب الإفلاس، أو مسائل منثورة في كتب الفقه في باب الإفلاس والحجر على المدين وغيره.

أهم النتائج التي انتهت اليها الدراسة: إجراء التسوية الوقائية، إعادة التنظيم المالي، التصفية، التصفية الإدارية والتعاملات القابلة للإلغاء هي من المصطلحات القانونية المستحدثة التي لم يعرفها الفقه الإسلامي، ولكن الأحكام التي قررها تدل على وجودها فيه.

أهم التوصيات التي انتهت اليها الدراسة: تعميق الدراسات الفقهية المقارنة بمواضيع نظام الإفلاس المتعلقة بالتمويل، المقاصة، الديون التبادلية، أولوية الديون، ترتيب الضمانات، تعليق المطالبات وأحكام المدين المتوفى.

الكلمات المفتاحية: الإفلاس-الإعسار-نظام الإفلاس السعودي-الفقه الإسلامي-التسوية الوقائية-إعادة التنظيم المالي-التصفية-التصفية الإدارية-المدين الصغير-الطرف ذو العلاقة-المفلس-المتعثر-الكيان المنظم-الجهة المختصة -أمين الإفلاس-أصول التفليسة-تعليق المطالبات-ديون التفليسة-سجل الإفلاس-الإيداع القضائي-المقترح-الخطة-التمويل-أولوية الديون-التعاملات القابلة للإلغاء-ترتيبات الضمانات – المقاصة-المدين المتوفى-الديون التبادلية.

إعداد الباحث:

هاني بن سعيد محمد الغامدي

إشراف:

الأستاذ الدكتور: لطفي عامر النفطي

The Abstract

Thesis Title: The Provisions of Bankruptcy and Revocable Transactions (A Comparative Study between Islamic jurisprudence And Saudi Bankruptcy Law). The bankruptcy Procedures and Revocable Transactions in Saudi bankruptcy law has a new terminology unknown in Fiqh provisions, which is the issue of this study.

This research aims to introduce and clarify the new terminology of the bankruptcy Procedures and Revocable Transactions comparing to Shari'ah Law. Moreover the main question of this study is: what are the Provisions of Bankruptcy and Revocable Transactions in Saudi Bankruptcy law and Islamic jurisprudence?

The approach of this study is comparative analytical study by clarifying the Provisions of bankruptcy Procedures and Revocable Transactions according to Islamic jurisprudence without prejudice. Moreover, clarify Fiqh Adaptation of each Procedure: Protective Settlement, financial Restructuring, Liquidation, Administrative Liquidation and Revocable Transactions.

This research relied on the guide of writing scientific letters issued by King Abdul Aziz University in Jeddah (1430 Ah - 2009). The research presented, coordinated, footnoted, and sourced the following KAU methods with little changes.

The most important results of the study: The Procedure of: Protective Settlement, Financial Restructuring

Liquidation, Administrative Liquidation and Revocable Transactions are a new terminology in laws and unknown in Shari'ah Law. However, The Provisions of bankruptcy Procedures can be obtained in Islamic jurisprudence.

The most important recommendations of the study: Support searching and publishing comparative studies to Shari'ah Law for Saudi bankruptcy law matters such as: Moratorium, Debts Ranking, Securities Arrangements, Provisions of Deceased Debtors, Mutual Debts and Set-off.

Keywords: Bankruptcy- insolvency- Saudi Bankruptcy Law- Islamic law- Protective Settlement

Financial Restructuring- Liquidation- Administrative Liquidation- Small debtor- Related Party- Distressed Debtor- Bankrupt- Regulated Entity- Competent Authority- Bankruptcy Trustee- Bankruptcy Assets- Moratorium- Bankruptcy Debts- Bankruptcy Register- Judicial Depository- Proposal- Plan-Financing- Debts Ranking- Revocable Transactions- Securities Arrangements- Set-off- Deceased Debtors- Mutual Debts

Researcher: **Supervisor:**

Hani Saeed M ALGhamdi **Prof: Lotfi Aimer AlNefti**